## تفاصيل من وراء الكواليس..

# من اتخذ قرار تحريك الهجوم على عدن؟!

**الرياض «الأمناء» خاص:**

أزمة الهجوم على الجنوب وتحريك القوات والمجاميع المسلحة الكبيرة وتسخير إمكانات ومقدرات الجيش الوطني والأسلحة المقدمة من التحالف العربي لمواجهة المليشيات الحوثية وتوجيهها لاكتساح العاصمة عدن؛ عمَّقت الشكوك حول مسؤولية وسلطات مراكز القيادة وتعدد مراكز القرار وقنوات الأوامر الرسمية والعليا في المؤسسة العسكرية .

مصادر يمنية شبه رسمية في العاصمة السعودية الرياض، نقلت انطباعاً يتعزز في الدوائر العليا للشرعية حول عدم صدور أمر عملياتي مباشر من وزير الدفاع.

وعززت المعلومات إفادات سابقة حول تلقي مسؤولين وقيادات عسكرية يمنية تقريعاً سعودياً شديداً على خلفية التصعيد الخطير الذي تهدد عمل ومستقبل وأهداف التحالف نفسه والتوجيه بتحريك القوات جنوباً لاكتساح عدن .

ووفقاً لمعلومات من مصادر واسعة الاطلاع على ما يدور خلف الأبواب المغلقة؛ دفع وزير الدفاع اللواء محمد علي المقدشي عن نفسه المسئولية ورفض رفضاً قاطعاً تحميله أي مسئولية في الأحداث الأخيرة، مشدداً على قراره السابق إلى كافة الوحدات والألوية والقوات العسكرية بوقف إطلاق النار بعد مواجهات عتق شبوة مباشرة بعلم وتنسيق مباشر مع قيادة التحالف وتزامناً مع إعلان مشابه من قيادة المجلس الانتقالي في عدن، والتي فوجئت فيما بعد باستغلال الهدنة وتحريك سريع للقوات نحو أبين وباتجاه عدن.

ونقل مصدران يمنيان حرفياً عن وزير الدفاع اللواء محمد علي المقدشي قوله، في لقاءات مختلفة، «هذه ليست حربي وليس قراري، ؛ليتحمل من أخذ القرار المسؤولية عن حربهم هذه!».

وفشلت كل تحركات وحملات حزب الإصلاح (الإخوان المسلمون) في استخلاص نتائج وتجاوب من أي نوع من قبل الرئاسة وقيادة المملكة والتحالف، إزاء الحملات العدائية الشديدة والدعائية المفرطة ضد التحالف والدور الإماراتي الرئيس جنوباً بالخصوص .

وبحسب المصادر جعلت المسئولية المباشرة تنحصر في دائرة النائب علي محسن الأحمر والقيادات المحسوبة عليه والموالين له .

كما زاد من تعميق المشكلة حشد مليشيات مختلفة ومجاميع مسلحة من خارج الجيش، قبلية وحزبية وآخرين .

وتبلغت السلطات اليمنية في هذا الخصوص استياءً وتعليقات غاضبة من الأمريكيين ومن قيادة التحالف خصوصاً بعد تزايد الشواهد حول مشاركة المتطرفين في الهجوم وتبني تنظيم القاعدة لهجمات وكمائن استهدفت قوات المجلس الانتقالي الجنوبي في أبين وغيرها وصولاً إلى استهداف مقرات وقيادة التحالف نفسه في مطار عدن .

وبينما كانت القيادات المعنية في الشرعية ومحسوبيها في الحكومة تتبنى نهج التصعيد والتهويل نحو التغطية على خلفيات الأحداث والقفز إلى الأمام بالنفخ في أزمة مفتعلة مع الإمارات العربية المتحدة بصدد تحشيد الضغوط الإعلامية والسياسية نحو قيادة التحالف والضغط على السعودية لأخذ موقف وقرار ضد شريكها الرئيس في تحالف دعم الشرعية، منيت التحركات بانتكاسة وصدمة شديدة عندما جوبهت باللوم والاستجواب اللاذع حول مسؤولية أخذ القرار والتصرف الانفرادي بعيداً عن الأطر والقنوات الرسمية المتبعة وبمعزل عن أي تنسيق مع قيادة التحالف .

والأمر يتعلق كذلك وعلى صلة مباشرة بالشكوك القوية التي راحت تتزايد حول مدى علم وصلة الرئيس هادي شخصياً بما يتم وبما يُنشر منسوباً إليه .

### أرقام متضاربة بدون أسماء!

وفي هذه الأجواء الملبدة ذاتها أثيرت شكوك عميقة وسادت حالة من التخبط والتفاوت الكبيرين في الأرقام المعطاة في بيانات وتصريحات متفاوتة حول العدد الفعلي للأشخاص الذين سقطوا في ضربات لطيران التحالف يومي الأربعاء والخميس قرب مطار عدن ومقر قيادة التحالف العربي في عدن أو في أبين، بينما تنصلت جهات عسكرية رسمية من مسئوليتها الفعلية عن معلومات وتصريحات نشرت ومتداولة منسوبة إليها .

وبلغت الشكوك مداها أخيراً بإقحام اسم وزارة حقوق الإنسان في الاشتغال على موضوع عسكري صرف متعلق بالمؤسسة العسكرية وطبيعة عملها، فيما لو لم تخش تلك الأطراف التي تقف وراء التحشيد العسكري لاقتحام عدن من انكشاف ما يطعن في «عسكرية» المجاميع المسلحة المشاركة في صدارة الهجوم والأشخاص الذين سقطوا فعلياً وانتمائهم المرجعي والولائي لشخص علي محسن الأحمر رأساً .

# سياسيون: منظمة إرهابية تهيمن على حكومة هادي وقواتها العسكرية!

**«الأمناء» تقرير خاص:**

شهدت عدن ومحافظات جنوبية محررة عمليات إرهابية وزحفًا من قوات الإصلاح اليمني مدعومةً بغطاء الجيش الوطني التابع لحكومة هادي .

وأكدت معلومات ميدانية أن مقاتلين من "القاعدة" شاركوا في هجوم على لحج في الساعات الماضية .

وكان التحالف، بدعم من الطيران الإماراتي، حال دون تقدم قوات شمالية تجاه عدن، وتمكنت قوات الحزام الأمني التابعة للمجلس الانتقالي من تطهير المدينة منهم.

وكانت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة ودول عربية أخرى قد صنّفت تنظيم الإخوان المسلمين إرهابيًا.

وتربط "الإصلاح اليمني"، وهو مظلة الإخوان في اليمن، علاقة متينة بتنظيمات إرهابية عرفتها البلاد .

وتشير أصابع الاتهام إلى دور رئيسي لنائب الرئيس اليمني علي محسن الأحمر، في دعم الإرهابيين وتمكينهم من الانتشار في عدد من محافظات الجنوب وحضرموت .

وقال القيادي في الحراك الجنوبي أحمد الصالح: "إن حزب التجمع الوطني للإصلاح استغل نقاط ضعف الشرعية؛ ليقوم بشرعنة موقفه من الناحية القانونية، وليس في اليمن فقط؛ ولكن خارجها أيضا"، مشيرًا إلى أنّ الحزب استغل قوات التحالف ودفاعها عن الشرعية؛ ليقوم بإنشاء وحدات عسكرية تحت مسمى الجيش الوطني، وهذه القوات اتضح مع الوقت أنها أعدَّت لمواجهة قوات التحالف والتصدي لها إذا شعرت بأن هناك خطرًا يهددها، كما أكدت التطورات الأخيرة .

وأضاف الصالح أن مسألة حمل السلاح بالنسبة إلى حزب الإصلاح تعتبر أخطر ما يواجه اليمن في الوقت الحالي، بل إنها أخطر حتى من التمرد الحوثي نفسه؛ لأن الإخوان المسلمين حركة لديها خلفيات معقدة وامتدادات في عدة دول، وإذا شعرت بالهزيمة ستتعامل بنظرية الأرض المحروقة؛ الأمر الذي قد يخلف نتائج سيئة على الأرض بتدمير كل شيء إذا شعرت بأنها لن تبقى في السلطة ! .

وأشار إلى أن هناك عمليات توظيف واسعة لأنصار الحزب كجنود وضباط في الجيش الوطني الحكومي في الفترة الأخيرة وبعضهم في المنفى، لافتًا إلى أن هناك قوائم رسمية يجب التعامل معها؛ خصوصًا أن هؤلاء الأفراد لن يقفوا في مواجهة أي تنظيمات إرهابية، ولن يقاتلوا ضد الحوثيين؛ ولكنهم سيسعون لفرض أجندتهم السياسية بالقوة .

وتابع الصالح بأن هناك ضرورة في الوقت الحالي لتشكيل لجنة عسكرية مستقلة ليس لها ولاءات حزبية ويتم فيها الاستعانة بخبرات دول التحالف والدول الصديقة في بناء الجيوش؛ من أجل تقييم التركيبة الحالية للقوات المسلحة اليمنية، وتحديد حجم قوة الإخوان بها، وإذا كان العدد كبيرٌ؛ يجب حل الجيش اليمني، أما إذا كان العدد ليس كبيرًا؛ فيجب أن تتم غربلة الجيش؛ ليعبر عن الانتماءات الوطنية بعيدًا عن المحاصصة الحزبية بتشكيله الذي يعتبر من كبرى المشكلات التي تواجه اليمن.

وأكد القيادي في الحراك الجنوبي أنه لا يمكن دعم حكومة شرعية جميع أعمدتها من الإخوان، مع ضرورة أن يتم تشكيل حكومة وطنية من مخرجات الحرب التي أفرزت قوى سياسية جديدة، وليس اعتمادًا على أحزاب سياسية ليس لها وجود على أرض الواقع أو منبوذة من المواطنين.

من جانبه، قال الكاتب الصحفي والمحلل السياسي الجنوبي عارف اليافعي: «إن حزب الإصلاح مسيطر الآن على الشرعية اليمنية كلها؛ بما فيها مؤسسة الرئاسة، وهو مَن يتحكم بكل مفاصلها وسياستها ويستخدمها لتنفيذ سياساته».

وأضاف اليافعي أن الحزب متوغل بالجيش من قبل الثورة؛ وتحديدًا منذ حكم الرئيس علي عبد الله صالح، ولديه وحدات عسكرية كبيرة، وبها مجاميع من الإرهابيين العرب، وله قيادات عسكرية كبيرة في الجيش، ومن ثَمَّ فهو المسيطر على الجيش كاملًا، ووجوده ليس مجرد تغلغل فقط، وهو ما يتطلب غربلة كاملة يكون هدفها بناء جيش وطني حقيقي وعلى أسس وطنية صحيحة وعقيدة عسكرية بحتة وليس أيديولوجية حزبية كما هو حاصل الآن.

وتابع: «قادة حزب الإصلاح يستضيفون قيادات إخوانية هاربة ومطلوبة في دولها، ويقومون بتسخير إمكانات الدولة لصالحها وصالح سياساتها».